مجلس التعاون

مشروع لإعادة هيكلة متاحف وآثار مدينة جدة السعودية

جدة / متابعات :

كشفت مصادر مطلعة في أمانة عن مشروع لإعادة هيكلة متاحف وآثار مدينة جدة، ووضع تصور مستقبلي لما يجب أن تكون عليه وذلك للبدء بالعمل به.

وأوضح المهندس سامي نوار، مدير عام السياحة والثقافة بمدينة جدة، أن أمانة جدة كلفت مؤسسة متخصصة لعمل دراسة لمتاحف الأمانة والمتاحف الخاصة ومسارات سياحية داخل المنطقة التاريخية في أربع مراحل، تشمل وضع الفكرة التصميمية للمتحف والعروض المتحفية ووضع دراسة المواقع وإجراء حصر أولي للمعروضات، كما تشمل تطوير الفكرة التصميمية لكل متاحف الأمانة، إضافة إلى تطوير تصور للعروض المتحفية، وتطوير تصميم للعروض التفاعلية التي تشمل تطوير برامج الإرشاد وجعلها بثلاث لغات وتطوير العناصر الخادمة واستخدام كافة الوسائط.

كما أشار نوار إلى أن الدراسة تم الانتهاء منها وتقديمها للأمانة التي تقوم الآن بالاطلاع عليها لاعتمادها ووضع المراحل ومخرجات تنفيذية بمخططات تفصيلية للتنفيذ وفق جدول زمني.

وأبان مدير عام السياحة والثقافة بمدينة جدة «أنّ المتاحف التي ستشملها عملية التطوير هي متحف ابرق الرغامة ومتحف البنط ومتحف الحج، إضافة إلى متحف الأمانة وبيت نصيف والمتحف المفتوح على شارع الأمير فيصل بن فهد، على أن يتم اعتماد ميزانية المشروع وطرق البدء فيه وفق دراسة المخرجات والمصادقة عليها من قبل الأمانة التي تشمل خطة العمل التنفيذية والإدارية المستدامة للمتاحف الأربعة التي تملكها الأمانة، إضافة إلى العديد من المتاحف الخاصة بجدة ومنها دارة صفية بن زقر والفنان عبد الرؤوف خليل وبعض المتاحف الأخرى والمسارات بالمنطقة التاريخية التي سيتم تطويرها وتطوير النظام الإرشادي لها». وفي موضوع آخر، ثمّن المهندس سامي نوار الخطوات التي تجرى حاليا لتسجيل منطقة جدة القديمة في منظمة اليونسكو العالمية، مشيرا إلى أن ذلك يعد خطوة كبيرة ومهمة للمنطقة التاريخية بجدة لتسير على خطى تسجيل مدائن صالح. وأشار إلى أن ذلك سيسهم في تعريف العالم بما لدى المملكة من مآثر معمارية وإنسانية تسجل في السجل العالمي للتراث المعماري والإنساني، وجدة تزخر بالعديد من المزايا والعوامل والأصول المعمارية والبرامج الإنسانية التي ستقوم الأمانة بها للتراث الإنساني والشعبي للمدينة، الذي سيكون رافدا قويا لعوامل قوة المدينة لتنضم إلى مدن العالم الأثرية والتاريخية وتدخل المملكة ضمن السجل العالمي.

اضواء

ماذا تريد النساء؟

عندما يتحدث أحد البسطاء عن قلة وعي، فيقول إن المرأة تملك قدرات محدودة للتعلم، وأن مكانها هو منزلها لتربية الأولاد، فمن الممكن أن تجد له العذر لمحدودية معرفته بقدرات النساء.

هالة الدوسري

ولأن النساء في حياته لا تتاح لهن في العادة فرص لممارسة أي تعليم أو عمل قد يستدعي قضاءها وقتاً بعيداً عن أسرتها، أو يتطلب التزام أحد الرجال من أسرتها بتوصيلها والقيام على شؤونها، وذلك على رغم تزايد عدد العائلات البسيطة التي تدعم فتياتها للتعلم بل وحتى للعمل، وفي أحيان كثيرة بعيداً عن الأسرة للعديد من الأسباب، أهمها بالطبع الأمن المادي الذي تحققه الابنة في الغالب للأسرة بينما يفشل في تحقيقه الابن.

ولكن أن يأتيك شخص حاصل على أفضل الدرجات العلمية وأعلاها وأن تنشر مقالاته وآراؤه - من باب الإعجاب والقبول - في المنتديات الطلابية، وأن يفتي بناء على دراسة من جامعة هارفارد، بأن النساء أقل قدرة على تعلم العلوم والرياضيات من الرجال، وأن قدرات المرأة المحدودة لا تؤهلها لممارسة التعلم أو العمل، فتلك - حقيقة - مصيبة عظمى، ليس فقط لأننا نوافق الغرب عندما يوافق هوانا، ونعاديه عندما يخالفنا مهما كان غير منطقي، بل لأنني كامرأة في مجتمع قام بداية بتسخير كل أفراده لرعاية الرجل، أولا اعتقدت دوماً أن العدالة تجاه النساء ستبدأ حتماً بإنشاء أجيال متعلمة من الرجال، تعطي المرأة حقوقها التي تجعل منها كائناً كريماً واعياً مشاركاً ومستقلاً في مجتمعه بحسب قدرتها وإسهامها، لا أن تحرم حقاً مقابل واجب!

فهناك دوما الربط في الأذهان بين عمل المرأة أيا كانت طبيعته وبين فساد الأبناء وإهمالهم، والحقيقة أن عمل المرأة في ازدياد، على رغم اعتراضات كثير منالرجال لدينا، فليس عمل المرأة من باب الترف - حقيقة - وإن كان يحقق كأي عمل كريم نمط حياة أفضل للمرأة وأسرتها، والوصاية التي يمارسها الرجال لدينا على النساء تثير علامات التعجب، وكأن حياة النساء وحقوقهن وواجباتهن لا يملك حق البت فيها سوى الرجال!

أود أن أوضح أن اختيارات النساء لدينا للبحث عن العمل أصبحت ضرورة، فحاجات النساء لذمة مالية منفصلة عن الولي، الذي قد يكون غائباً أو مقصراً أو- ببساطة - عاجزاً ليست رفاهية، وإنما حق وتتويج لمجهودها في العمل، وسد لحاجة ما في بلادها سيشغلها بالضرورة شخص ما... فلم لا تعمل هي فيها؟.

وأتساءل: إذا كان حق التكسب الكريم مقصوراً على الرجل لدينا، فهل يضمن الرجل نظاماً اجتماعياً ميسراً يتم فيه تكريم المرأة مادياً، وسد حاجاتها في حال تقصير الولي؟... إذا كان مثل ذلك النظام موجوداً فسيجد كثير من النساء يتنازلن بكل طواعية عن وظائفهن... وقد يخطئ من يضع السبب في انحراف الأبناء على عمل المرأة، وأتساءل أيضاً: إن كانت هناك دراسة ما عن أوضاع أمهات الشبان والفتيات نزيلات دور الرعاية والسجون - لمن لا يعلم الخلفية الاجتماعية الشائعة بين النزلاء - هل سنجدهن من الأمهات المتعلمات والعاملات، أم الأمهات البسيطات والجاهلات؟

نحن الآن في عصر مختلف أصبح فيه تعليم البنات واقعاً لحمايتهن أولاً، وعملهن ضرورة لمواجهة متطلبات الحياة، والدعوات لحماية الأسر ينبغي أن تتوجه نحو تحسين بيئة عمل المرأة ودعمها لتتماشى مع متطلباتها الأسرية، بدعوة المؤسسات التي تقوم بتشغيل النساء لمنحهن ساعات عمل أقل وتوفير حضانات في أماكن العمل لرعاية أطفالهن، وغير ذلك مما يدعم حق المرأة في العمل والكسب ويعينها على رعاية أطفالها، على الجميع أن يدرك أن المرأة إلى جانب كونها أماً فهي أيضاً إنسانة عليها واجب تجاه نفسها أولاً، وأن المرأة القادرة على العناية بنفسها أفضل من المرأة الضعيفة المتكلة على شخص ما لحمايتها، في الوقت الذي تستطيع فيه الاعتماد على نفسها، وأن الجمع بين واجباتها تجاه نفسها وتجاه أسرتها ليس أمراً مستحيلاً إذا ما تعاون معها الزوج والمجتمع.

الكتّاب لدينا كثيراً ما يلجأون إلى التنظير والابتعاد عن الواقع في شؤون المرأة، وحقيقة أعذرهم نظراً لابتعادهم عن عالم النساء، وأدعوهم - وبالأخص حملة الشهادات العلمية - إلى توخي الدقة وتبني المنهج العلمي الذي تدربوا على الأخذ به في بحث أوضاع النساء، واقتراح الحلول الأنسب للمجتمع، فلا يناسبنا أبداً في هذا العصر، وفي مقابل كل خطوة بسيطة لتقدم النساء أن نعود عشراً إلى الوراء، بأن نمنع النساء في بلادنا من التعلم، أو نسخر كل إمكانات النساء وإعدادهن للزواج كهدف وحيد، على رغم أهميته، إلا أنه جانب واحد من جوانب الحياة، وقد لا يتحقق لسبب أو لآخر في حياة العديد منهن، أو قد يصبح عائقاً لهن.

وكل ما نريده نحن النساء أن يضع الرجال حاجاتنا كنساء محط اعتبارهم، كما يضعون دائماً في اعتبارهم حاجات الأسرة والرجل، وأن يعملوا للارتقاء بمجتمعاتهم بعد أن نالوا من العلم الكثير، وألا تصبح الصورة عن المرأة العاملة هي صورة المرأة الغربية التي كافحت عقودا لتنال حقوقها، ولا تزال تكافح... بينما نستطيع هنا أن نبدأ من حيث انتهى الآخرون، فنحقق المعادلة التي تضمن للنساء الأمن الشخصي والمادي والأسري من دون أن نضطر لخوض الحروب النسائية في الغرب نفسها!

عن صحيفة / «الحياة» اللندنية

البحرين تقدم دعما بقيمة 180 مليون دينار للمحروقات سنوياً

المنامة / وكالات :

في الوقت الذي تتجه فيه مؤشرات الإنفاق في البحرين إلى مستويات قياسية بسبب الارتفاع العام في أسعار السلع والمواد الأساسية في الأسواق العالمية، وتتجه فيه السيولة المتبقية لدى الأفراد بعد القائمة الطويلة من الالتزامات تجاه البنوك والمؤسسات المالية (القروض) وفواتير الكهرباء والاستقطاعات الأخرى التي تترتب على الأجور، إلى تغطية نفقات الدراسة وصيانة السيارات والمركبات الخاصة التي يزداد موجات تملكها في البحرين بوتائر غير مسبوقة، فإن سوق الكماليات يبدو أنه سيكون آخر سوق يتجه إليه المستهلكون بالنزر اليسير من الشيء المتبقي من الأجور المتآكلة بفعل التضخم.

وعلى خلاف ما هو معمول به لدى أوساط المستثمرين، فإن اقتناء الذهب والحلي والمجوهرات بشكل عام، يأتي في مرحلة متأخرة من اهتمامات الشرائح الكبرى من مجتمعات المستهلكين، ليس لأنه يفتقد ذاكرة المدخر وتوجهات المستثمر الذي يلجأ إلى امتلاك الذهب لأنه يشكل بالنسبة إليه ملاذا آمنا، بل لأن المستهلك التقليدي المحصور بين كل تلك الأرتال من المصاريف والنفقات المتكررة، لم يبق في (محفظته) ما يجعله قادرا على خوض غمار أسواق الذهب التي تغلي اليوم فوق مراجل الأسعار الجنونية التي وصل إليها المعدن الأصفر في الأسواق العالمية. وعلى الرغم من المحاولات الجادة التي تقوم بها حكومة البحرين في إخراج المواطنين والسكان بشكل عام من بين سنادين الغلاء ومطارق تدني الأجور، من خلال تقديم مساعدات نقدية عاجلة (50 دينارا لكل أسرة) فضلا عما تقدمه الدولة منذ أكثر من عقدين ونصف العقد من دعم ثابت لثلاث من السلع الأساسية (الطحين أو الدقيق، واللحوم الحمراء، ولحوم الدواجن، والمحروقات والكهرباء والماء)، على الرغم من هذه المحاولات، فإن هذه المساعدات لا تخرج المواطنين من دوائر اللهاث لسد هوامش الارتفاع الجنوني الذي طرأ على أسعار السلع الأساسية، وهي هوامش ربما كان المواطنون قادرين على تكييف أجورهم معها سابقا، غير أن الأمر يبدو أنه قد بات ضربا من المحال.

وعلى الرغم من ذلك، فإن الأمر يبدو في البحرين أفضل بكثير من جميع دول المنطقة التي ترتفع معدلات الأجور فيها بنسب متباينة، ذلك لأن دعم الحكومة البحرينية لعدد من السلع الأساسية ليس مرتبطا بوقت دون آخر، بل إنها حالة مستمرة تقدم من خلالها الدولة دعما بمعدل سنوي يصل إلى 212 مليون دينار، أي أنها تربو على 3،1 مليار دينار من عام 2001 إلى عام .2007 م ، وبلغ مجموع ما قدمته الحكومة البحرينية من الدعم المالي المباشر للطحين واللحوم الحمراء والدواجن، 12 مليون دينار في 2006، و17 مليونا في 2007، و30 مليونا متوقعة هذا العام، فضلا عن الدعم الذي تقدمه للمحروقات والكهرباء والماء، وهي سلع تخصص الحكومة لدعمها مبالغ تتراوح بين 160 و180 مليون دينار بحريني. إن مؤشرات ارتفاع أسعار هذه السلع التي رصدتها جهات عالمية رسمية، تعطي تأكيدات كبيرة لما نذهب إليه من تحليلات بشأن أن حجم الدعم المقدم للسلع الأساسية ليس كافيا البتة، في وقت تشهد فيه سلع أساسية أخرى ارتفاعات سعرية محمومة. فحيث ارتفعت أسعار القمح خلال عامي 2005 و2007م ، بنسبة 4.65٪ وهو ارتفاع تحملت الحكومة البحرينية تبعاته بالكامل من خلال إبقاء أسعار الطحين عند مستوياتها، فقد شهدت سلع أخرى أساسية ارتفاعات تحمل المستهلكون تبعاتها كاملة، حيث ارتفعت أسعار السكر خلال فترة المقارنة والرصد بنسبة 8.10٪، الزيوت النباتية بنسبة 8.4٪، السكر بنسبة 7.2٪، القهوة بنسبة 4.2٪، والأرز بنسبة 5.1٪. وإزاء هذه الحقائق، فإن من المستبعد كثيرا، أن يفكر المستهلك باقتناء مصوغات وحلي وغيرها من السلع التي بات يعتبرها من أكثر الكماليات التي يمكن الاستغناء عنها مرغما في ذلك لا بطلا، حتى وإن انحسرت أسعار السلع الأساسية وتراجعت بشكل كبير فلا يبقي في محفظة المستهلك إلا حفنة من الدنانير القابلة للإنفاق.

ذلك، لأن أسعار الذهب في الأسواق العالمية وبالنتيجة؛ المحلية، أصبحت أسعارا يحترق من (يدنو من سور حديقتها)، فقد ارتفع سعر أونصة أو أوقية الذهب من حوالي 130 دينارا بحرينيا عام 2004، إلى 8،345 دينارا (40،923 دولارا أمريكيا)، بحسب آخر إقفال سعري لهذا الأسبوع في سوق لندن، وهي أسعار تعتبر أنها ارتفعت قياسيا في يوم واحد من أسعار إقفالها يوم الخميس في نيويورك (7،907 دولارات).

مع واقع كهذا، من المؤكد أن مستويات الطلب على الذهب في الأسواق المحلية قد انخفضت بنسبة تفوق الـ 100٪ بحسب ما يؤكده كثير من تجار المصوغات الذهبية الذين كانت لنا وقفات من الدردشة معهم، أكدوا خلالها أن حالة الركود التي تعيشها أسواق المصوغات، لم تشهدها البحرين حتى في زمن حرب الخليج الثانية حين اجتاحت القوات العراقية الكويت وتبعتها شهور من الشلل في عروق الأسواق حتى انتهى الركود بعاصفة الصحراء.

حرم أمير قطر تشهد جانبا من بطولة البنك التجاري قطر ماسترز للجولف

الدوحة / وكالات:

شهدت الشيخة موزة بنت ناصر المسند حرم سمو أمير قطر أول من أمس جانباً من منافسات بطولة البنك التجاري قطر ماسترز للجولف المقامة حالياً بنادي الدوحة للجولف والبالغ مجموع جوائزها 5,2 مليون دولار.

وقامت سموها بمتابعة منافسات البطولة التي يشارك فيها نخبة من ألمع نجوم رياضة الجولف وكان برفقة سموها الشيخة هند بنت حمد بن خليفة آل ثاني وعدد من مشاهير الرياضة والفن الذين حرصوا على حضور فعاليات البطولة من بينهم الممثل العالمي عمر الشريف ونجمة التنس الروسية آنا كورنيكوفا والممثلة الهندية شيلبا شيتي ونجم الكرة ايان رايت بالإضافة إلى ناصر بن حسن النعيمي رئيس اتحاد الجولف ورئيس اللجنة المنظمة للبطولة. وقامت صاحبة السمو بتفقد المعرض الذي أقيم في النادي على هامش البطولة والجناح الترويجي لدورة الألعاب الاولمبية الدوحة 2016 والذي خطف الأضواء في أروقة نادي الدوحة للجولف والذي أقيم على هامش البطولة.

الأمير الوليد يستقبل رئيس وزراء سنغافورة السابق

الرياض / 14 أكتوبر :

استقبل صاحب السمو الملكي الأمير الوليد بن طلال بن عبدالعزيز آل سعود، رئيس مجلس إدارة شركة المملكة القابضة في مكتب سموه بالرياض معالي رئيس وزراء سنغافورة السابق الوزير الناصح لي كوان يو والوفد المرافق الذي شمل سعادة سفير جمهورية سنغافورة السيد هيروبالان. وقد حضر اللقاء كلا من الأستاذ بى جى شوقير العضو التنفيذي- الأستثمارات الخارجية، والأستاذ أحمد حلوانى العضو التنفيذي –الأستثمارات المباشرة، والأستاذة هبة فطاني المديرة التنفيذية للعلاقات والأعلام، والأستاذة نهلة العنبر مديرة إدارة البرتوكول في شركة المملكة القابضة.

وفي بداية اللقاء، شكر السيد لي كوان يو الأمير الوليد على إتاحة الفرصة للقاء سموه وعبّر عن حرصه على هذا الزيارة التى جائت ضمن زيارة رسمية يقوم بها لتعزيز العلاقات بين البلدين وتأكيد رغبة سنغافورة فى تطوير التعاون الثنائي في جميع المجالات. وأكد أن تعزيز هذا التعاون يستوجب ان يلعب كل طرف دوره بجدية لمواجهة التحديات الصعبة التى يمر بها الأقتصاد العالمي من أزمات مالية. كما تطرق السيد لي كوان يو لجهود شركة الإستثمارات الخاصة المحدودة لحكومة سنغافورة (GIC) وهي شركة عالمية أنشئت عام 1981 لإدارة إحتياطات النقد الأجنبي ويرأسها السيد لي كوان يو. وتستثمر الشركة دوليا في الأسهم، والدخل الثابت، والصرف الأجنبي والسلع، وأسواق المال، والاستثمارات البديلة، والعقارات والأسهم الخاصة، وهي تتعامل مع المستثمرون الحذرين. وقد إستثمر الأمير الوليد شخصياً مطلع الشهر الحالي في إكتتاب خاص ضمن مجموعة مستثمرين عالميين منهم GIC ما مجموعه 47 مليار ريال. كما تخلل الإجتماع نقاش عن شركة تيمسك القابضة Temasek وهي شركة للإستثمارات الكبرى في آسيا وتملكها حكومة سنغافورة. والشركة تدير محفظة إستثمارية قيمتها أكثر من 110 مليار دولار امريكي. وتتكون من مجموعة من المساهمين والمستثمرين النشطاء في مختلف القطاعات مثل الصناعة المصرفية، الخدمات المالية، والعقارات، وادارة التخزين والنقل، والبنية التحتية، والاتصالات السلكية واللاسلكية ووسائل الإعلام، وعلم الاحياء، الرعايه الصحية، والتعليم، ونمط الحياة الاستهلاكية و للهندسة والتكنولوجيا، فضلا عن الطاقة وتعتبر أكثر انفتاحا لإستيعاب المخاطر للمستثمرين من GIC.

كما ناقش معالية مع الأمير الوليد فرص تعاون أخرى، والتي رحب بها سموه معلناً حرصه على الخوض بجدية فى الفرص الإستثمارية المتاحة وتعزيز التعاون من خلال المشاريع المشتركة. وقد سبق ان التقى الأمير الوليد بالسيد لي كوان يوم في مارس 2006.

لدعمه المشاريع الصغيرة للشباب والفتيات

تكريم البنك الأهلي السعودي

الرياض / متابعات :

كرم صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل البنك الأهلي لدعمه المستمر لأصحاب المشاريع الصغيرة من شباب وفتيات المنطقة.

وقال المهندس محمود التركستاني رئيس وحدة خدمة المجتمع بالبنك الذي قام باستلام درع التكريم في الحفل الذي أقامته كلية إدارة الأعمال بجدة ان هذا التكريم يأتي مؤكدا على ما أحرزه البنك الأهلي من تطوُّر في قطاع خدمة المجتمع وإن تكريمه اليوم يعكس بموضوعية المكانة المتميزة التي يشغلها البنك بين الشركات السعودية في مجال العمل الاجتماعي. وأوضح أن البرامج الاجتماعية التي يقدمها البنك من شأنها أن تساهم في التنمية الاقتصادية في المملكة من خلال دعم أصحاب المشاريع الصغيرة الفاعلة وتعزيز المناخ المناسب لنمو الأعمال.

اتفاقية بين بنك الخليج الأول ودائرة الأراضي والأملاك في دبي

دبي / وام :

وقع بنك الخليج الأول إحدى المؤسسات المالية الرائدة في دولة الإمارات العربية المتحدة اتفاقية اعتماد حساب الضمان للمطورين المسجلين في دائرة الأراضي والأملاك بدبي.

وقع الإتفاقية في مقر دائرة الأملاك والأراضي في دبي كل من سعادة سلطان بطي بن مجرن مدير عام الدائرة وحمد الغفلي رئيس قسم قروض الإسكان للمواطنين في بنك الخليج الأول.

وسيتولى بنك الخليج الأول مسؤولية فتح وإدارة حسابات الضمان تطبيقا لقانون الضمان العقاري الذي يلزم الشركات العاملة في القطاع العقاري بفتح حسابات مصرفية لدى البنوك المعتمدة من قبل الدائرة.

ويجري تنظيم ومراقبة حسابات الضمان عن طريق الوكالة التنظيمية للعقارات والمسجل لديها حاليا ما يزيد على 400 من شركات التطوير في دبي.

وقال حمد الغفلي ان قانون حساب الضمان العقاري يشكل خطوة هامة لدعم سوق العقارات في دبي حيث يحمي هذا القانون مصالح كل من المشترين والمطورين على حد سواء حيث يكون المستثمرون على ثقة بأن ايداعاتهم في عهدة مؤسسة مالية مرموقة مثل بنك الخليج الأول.

وأضاف الغفلي ان هذه الاتفاقية تعكس التزام بنك الخليج الأول بالمساهمة في دفع عجلة قطاع التطوير العقاري في الدولة والذي يعد حاليا ركيزة أساسية لخطط تنويع مجالات النشاط الإقتصادي ..مشيرا الى انه سيتم التعاون عن قرب مع شركات التطوير لضمان إدارة ودائع الضمان بكفاءة مما يكفل أعلى مستويات الحماية للمستثمرين.

ورسخ بنك الخليج الأول مكانته في قطاع العقارات في دولة الإمارات من خلال توفير حزمة من حلول التمويل التي تلبي احتياجات كل من المطورين والمستثمرين على حد سواء.

إقبال كبير على مسابقة أفلام من الإمارات في دورتها السابعة

أبوظبي / وام:

كشف محمد خلف المزروعي مدير عام هيئة أبوظبي للثقافة والتراث عن ازدياد عدد الأفلام المشاركة في مسابقة أفلام من الإمارات التي تنظمها الهيئة في دورتها السابعة 2008 بما يزيد عن 20 في المائة عن الدورة السابقة.

وأوضح أن عدد الدول المشاركة بلغ 30 دولة عربية وأجنبية في حين تضاعف عدد الطلبة المشاركين في المسابقة إذ تجاوز في العام الحالي 120 مشاركة بينما كان عددهم في الدورة الماضية 60 طالباً فقط.

وأوضحت اللجنة المنظمة أن المسابقة التي تقام خلال الفترة من 27 فبراير القادم ولغاية 4 مارس القادم شهدت إقبالا كبيراً من قبل المخرجين الإماراتيين خاصة بعد الإعلان عن مشاركة أفلام المسابقة في مهرجان الشرق الأوسط السينمائي الدولي وهذا ما زاد من ثقة الشباب السينمائيين بالهيئة وعبّر عن جديتها في تحقيق الطموح بتأسيس فن سينمائي في منطقة الخليج.

كما أعلنت إدارة المسابقة عن تلقيها عدداً كبيراً من السيناريوهات من قبل الكتاب العرب الذين يبحثون عن مخرجين إماراتيين لتحويل نصوصهم إلى أفلام.

وأشادت إدارة المسابقة بمبادرة جامعة زايد التي تدعم المسابقة وتقدم لها المساعدة عبر تطوع عدد من طالباتها في قسم الدراسات الدولية للعمل في تسيير شؤون المسابقة حيث أبدين حماساً كبيراً ورغبة شديدة في التعلم نظراً لما يتيحه لهم هذا العمل من فرصة لاكتساب خبرات في مجال السينما والعلاقات العامة وذلك من خلال متابعتهن للأفلام وتعاملهن مع الضيوف واحتكاكهن بالسينمائيين.

يذكر أن مسابقة أفلام من الإمارات هي مسابقة سنوية للأفلام القصيرة / الروائية والتسجيلية والإعلانية وأفلام التحريك/ متاحة للهواة والمحترفين من فئتي العام والطلبة وقد ضاعفت المسابقة في دورتها الحالية من جوائزها التي تمنح للمسابقتين الخليجية والإماراتية (طلبة وعام) بما يعادل مرتين عما كانت عليه سابقاً.

وتنظم على هامش الأعمال الرسمية للمسابقة عدة فعاليات كالعروض السينمائية وورش العمل المتخصصة والمحاضرات والندوات واللقاءات بين المشاركين بالمسابقة والمخرجين العرب.

متفرقات

120 مليار دولار الاستثمارات الخليجية في قطاع البتروكيماويات حتى 2010

الرياض / متابعات :

توقعت منظمة الاستشارات الصناعية أن تنمو صناعة الكيماويات والبتروكيماويات في دول المجلس لتصل استثماراتها إلى نحو 120 مليار دولار خلال السنوات الخمس المقبلة، فيما بلغ الاستثمار في هذا القطاع عام 2006 حوالي 70 مليار دولار (مقارنة مع 52 مليار دولار عام 2000). وذكر بيان للمنظمة ان المملكة العربية السعودية تستحوذ على حوالي 63 في المائة من هذه الاستثمارات فيما تأتي دولة قطر في المرتبة الثانية بحوالي 14 في المائة من إجمالي الاستثمار، ويبلغ عدد الشركات العاملة في هذا القطاع 1969 شركة توظف حوالي 155 ألف عامل.

ويشار إلى أن صناعة البتروكيماويات العالمية شهدت كثيرا من التغيرات والتحديات خلال السنوات القليلة الماضية من بينها ارتفاع اسعار النفط الخام والغاز، وفي الوقت الذي بلغ هامش أرباح صناعة البتروكيماويات في دول مجلس التعاون إلى مستويات قياسية تواجه المصانع في دول الغرب اوقاتا عصيبة بسبب هذا الارتفاع كما واصلت اقتصادات الصين والهند نموها الامر الذي انعكس بشكل قوي على السوق وأسعار البتروكيماويات، إلى جانب ذلك، تواجه هذه الصناعة تحديا جديرا بالاهتمام وهو نمو قطاع التعاقدات الهندسية والمقاولات والإنشاءات بما يدفع بتكاليف المشاريع ومنها الصناعة إلى مستويات قياسية وعلى سبيل المثال فقد ضاعفت دولة الكويت الميزانية المخصصة لمشروع «مصفاة الزور» لتصل إلى اكثر من 12 مليار دولار كما تتحدث الاوساط الاقتصادية عن مضاعفة دول خليجية اخرى للموازنات الخاصة بمشاريعها المقبلة في اكثر من قطاع صناعي نتيجة ارتفاع تكاليف المشاريع.